MAURITANIA

خطاب السيد أحمدو ولد عبد الله، وزير الداخلية و اللامركزية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية بمناسبة المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة و النظامية و المنتظمة مراكش 10-11 ديسمبر 2018.

- السيد رئيس المؤتمر
- أصحاب الفخامة
- رؤساء الدول والحكومات
- السيد الأمين العام للأمم المتحدة
- السادة رؤساء الوفود
- السادة رؤساء المنظمات الدولية
- أيها السيدات والسادة،

انه لشرف عظيم لي أن احضر معكم اليوم إعمال المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة و النظامية و المنتظمة. وأود بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والامتنان لجلالة الملك محمد السادس والشعب والحكومة المغربية لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة. كما اهنأ المملكة المغربية على احتضانها لهذا الحدث التاريخي في مدينة مراكش الجميلة.

يشكل هذا اللقاء أيضا فرصة بالنسبة لي لأؤكد لكم الأهمية الخاصة التي توليها بلادنا للقضايا المتعلقة بالهجرة و الميثاق العالمي للهجرة الآمنة و النظامية و المنتظمة.

- السيد الرئيس
- ايها السادة و السيدات

بدأ المسار الذي نتج عنه الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة، بإعلان نيويورك حول المهاجرين واللاجئين في سبتمبر 2016 خلال الدورة الـ 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

تبع ذلك العديد من الاجتماعات الإقليمية والقارية والمفاوضات الحكومية الدولية التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في الفترة ما بين فبراير ويوليو 2018 والتي أسفرت عن وضع اللمسات الأخيرة على

الميثاق، الذي يعتمده مؤتمرنا اليوم قبل اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية السنة.
وقد شاركت بلادنا بفعالية في المراحل المختلفة للمشاورات والمفاوضات بشأن الميثاق العالمي للهجرة على المستويات الإقليمية والقارية والدولية لرفع صوتها ومساهمتها وخصوصا في الموقف الأفريقي والعربي المشترك.

- السيد الرئيس ،
- أيها السادة والسيدات،

يعتبر وضع الصيغة النهائية للميثاق العالمي حول الهجرة إنجازا كبيرا و ذا أهمية تاريخية لأنه سيكون أول ميثاق عالمي تعتمده الأمم المتحدة بشأن الهجرة و لأنه أيضا يتم إنجازه في وقت وصل فيه الخطاب السياسي حول الهجرة درجة عالية من التطرف.

يعتمد هذا الميثاق مجالات التدخل ذات الأولوية بالنسبة لبلادنا فيما يتعلق بالهجرة، مثل :

- جمع بيانات الدخول والخروج في البلد ؛
- الإدارة المندمجة للحدود ؛
- مكافحة تهريب المهاجرين ؛
- تكييف الإطار القانوني للهجرة مع المعايير الدولية ؛

- السيد الرئيس ،
- ايها السادة والسيدات،

لقد تمكنت بلادنا بفضل السياسة المنتهجة من قبل فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز، من السيطرة على تدفقات المهاجرين غير الشرعيين العابرين لأراضينا وإلقاء القبض على زعماء شبكات تهريب المهاجرين وإحالتهم إلى العدالة.

وتمشيا مع تقاليدها، تعد موريتانيا أرض ترحيب للمهاجرين الذين يستقرون فيها بصفة شرعية للمساهمة في تنميتها.
وفي هذا الإطار، وانطلاقا من التزاماتها بشأن اتفاقية 51 جنيف يجب التذكير بأن بلادنا تقدم الحماية والمساعدة لأكثر من 56000 ألف لاجئ مالي بعد الأزمة التي شهدها شمال مالي سنة 2012.

كما تتجاوب السلطات دوما مع نداء الموريتانيين في البلدان التي تمر بأزمات لوضع الترتيبات اللازمة لإعادتهم إلى وطنهم في أفضل الظروف.

و ترحب موريتانيا بمستوى التعاون المتعدد الأطراف فضلاً عن الدعم التقني من الشركاء الفنيين والماليين لمواصلة مواجهة التحديات ولكن أيضاً الفرص التي تتيحها الهجرة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب باسم الحكومة الموريتانية عن امتناننا لشركائنا في التنمية و بصفة خاصة الاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية للدعم والمساعدة التي يقدمونها لبلادنا للمساهمة في تنفيذ سياستنا في مجال الهجرة.

و كما أعرب هنا بالتزام بلادنا بتنفيذ جميع الأهداف الثلاثة والعشرين 23 للميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة ونظامية وذلك اقتناعا منا لأن ظاهرة الهجرة لا يمكن معالجتها إلا عن طريق التعاون والتضامن من جميع الدول.

أشكركم على حسن انتباهكم و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.